المحاضرة السابعة:

أولا–الأسباب العامة للفساد الرياضي

1.ضعف المؤسسات:

والمقصود هنا ضعف المؤسسات الوقائية والرقابية على حد سواء فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد والوقاية منه ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها واكتشفت مواطن الفساد قبل استفحاله ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقبة المفسدين ليكونوا عبرة للآخرين وكلها عوامل تقود إلى انتشار الفساد.

2.تضارب المصالح:

والمقصود بتضارب المصالح ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا أو تهم أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أدائه للوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق باتخاذ القرار . وعلى الموظف في هذه الحالات أن يلتزم بالعمل المؤسساتي من خلال التزامه بالعدالة والنزاهة والمسؤولية والإفصاح لمسؤوليه عن ذلك التعارض وإظهار التشدد أمام الأهل والأقارب وإبداء عدم قبوله المحاباة والوساطة والمحسوبية.

3.السعي للربح السريع:

غالبا ما يكون السعي للربح السريع وتجاوز الخطوات العملية والموضوعية للربح سببا من أسباب الفساد فالموظف الذي لا يقنع بأجرته الشهرية تحت أي حجة من الحجج كضعف القدرة الشرائية أو زيادة الالتزامات العائلية ، قد تخلق لديه رغبة في الربح السريع وتحقيق مكانة اجتماعية قد يلجا للرشوة لتحقيق ذلك وبالتالي يقع الفساد.

4.ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمة والْإعلام والمساجد:

والمقصود هنا أنه من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد هو عدم قيام الوسائط الإعلامية والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاط ر الفساد على الفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية السياسية ...إلخ ، فقيام الأسرة بالتربية السليمة للأبناء وتحذيرهم من الفساد بل واستشعارهم بمخاطر الفساد ، وتكملة المدرسة والمعلم لهذا المنهج في الوقاية من الفساد ومكافحته يجعل الطفل يكبر وهو واع جدا بمخاطر الفساد بل وتجعله طالبا جامعيا أو عاملا أو يحارب الفساد ليس فقط يستشعر مخاطره.

المساجد بدورها لها دور كبير يجب أن تقوم به من خلال التحسيس المستمر لكل أطياف المجتمع بالخطر

الكبير للفساد ليس على الأخلاق فقط بل الفساد بكل أنواعه خاصة الفساد المالي والإداري الذي ينعكس أثره على شتى مناحي الحياة ، فالمساجد يجب أن ترفع الوازع الديني لأفراد المجتمع تجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته والوقاية منه وسائل الإعلام هي الأخرى حري بها أ ن تقوم بدور فعال في كشف التحذير من مخاطر الفساد والكشف عن مواطنه أن وجدت بل والمساهمة في مكافحة الفساد من خلال كشف الفاسدين في المجتمع والمستفيدين من بقاء واستفحال الفساد . عدم قيام المؤسسات المشار إليها أعلاه بالدور المنوط بها في التحسيس بمخاطر.

ثانيا– أسباب الفساد الْإداري والمالي:

للفساد الاداري والمالي عدة أسباب ذكرها الباحثون ، منها ما هو شخصي ومنها ما تنتجه الظروف الاقتصادية ومنها ما هو قيمي أي عندما تختل منظومة القيم لدى الاشخاص وسنحاول في هاته المحاضرة التطرق إلى أبرز الاسباب الذي ذكرها الباحثون في هذا المجال.

1– أسبا ب شخصية : و هي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد و ميولاته ، و مستواه الثقافي و مستوى تعليمه ونظرته للمشروعية.

2– أسباب اجتماعية : و هي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات و التقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع والتي تهيء المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ، التهرب الضريبي، الاختلاس، تبييض الأموال ... الخ.

3– أسباب إدارية و تنظيمية : يلاحظ تضخم الجهاز الإداري و زيادة عدد الموظفين في معظم الدول النامية وهذا بخلق نوع من البيروقراطية و إجراءات إدارية معقدة ، الذي يصاحبه غموض في اللوائح و الإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية . وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء و ضعف أخلاقية الوظيفة العامة يشجع الموظفين على الممارسة و الاجتهادات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة(. **الصاف محمد ، 1998 ،ص 475**)

و يري بعض الكتاب و الباحثين أن هذا النوع م ن الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

4- أسباب قانونية : و هذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب بعض الفاسدين في الهيئات العليا، و الذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم .

5- أسباب سياسية : وتتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي، وبغض النظر عن الكفاءة، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية و يصيب موظفي الخدمات العمومية بالإحباط بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة و عدم وجود مؤسسات و منظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد، الأمر الذي يسهل انحراف الموظفين و يشجعهم على الاستغلال غير القانوني لوظائفهم و مراكزهم الإدارية.

6- أساب اقتصادية : هذه الأسباب و كما يشير العديد من الباحثين تعتبر من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي نظرا لأنها تمس الجانب المادي للفرد، والتي تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في طرق أخرى لكسب الما ل و التي أسهلها هي استغلال الوظيفة الإدارية.

7- التخلف في التنظيم الإداري : وهذا نتيجة طبيعية للتخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية.

-تقاعس الحكومات عن التدخل من أجل مراقبة سير العمل في مؤسسات وسلطات الدولة.

8- وجود الطبقية في المجتمع : يؤدي الفساد إلى وجود طبقات اجتماعية متناقضة(طبقة فقيرة وطبقة غنية)

-فرض ضرائب باهظة على ممارسي التجارة.

-انتشار البطالة و الجريمة المنظمة (العصابات، بيع المخدرات) .

-ارتفاع قيمة الدين الخارجي و اتجاه كثير من الدول وانخفاض قيمة العملة أدى إلى الاقتراض الخارجي.

-نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم.

-ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية.

-غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

-الغموض و عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية.

-قصور و عدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة(**فوكراش زبيدة، 2019**)

إن الفساد عمومًا ظاهرة مركبة ومعقدة، تشمل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي في المجتمع والذي يحتاج إلى تضافر الجهود لمعالجته والتخلص منه، ويبقى الفساد بشتى أطيافه أحد معاول الهدم التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليه فإن أحسن وسيلة لمحاربة الفساد تتمثل في إعداد خطة استراتيجية وطنية شاملة بمشاركة واسعة من قطاعات المجتمع وأطيافه لإعادة العدل بمختلف صوره في المجتمع من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وإنهاء الظلم وأشكال الاستغلال في كل المجتمعات عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحديث التشريعات وتغليظ العقوبات لردع كل من تسول له نفسه ممارسة أي شكل أو مظهر من مظاهر الفساد في الدولة والمجتمع.